بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

بلاغ رسمي رقم (14) لسنة 2025

لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2026

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026 ومناقشته والسير باجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء التوجيهات الملكية السامية للحكومة بالمضي قدماً في تنفيذ برنامج الاصلاح الشامل بمساراته السياسية والاقتصادية والادارية وتضافر الجهود الحكومية لتنفيذ المرحلة الثانية من رؤية التحديث الإقتصادي وتحديث القطاع العام (2026 – 2029) لتحقيق النمو الشامل المستدام بما يفضي الى توفير نوعية حياة افضل للمواطنين.

وفي إطار تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية وفي مقدمتها ضبط اوضاع المالية العامة وخفض الدين العام الى المستويات المستهدفة، وتحسين بيئة الاعمال وجذب المزيد من الاستثمارات ورقمنة الخدمات الحكومية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.

واستمراراً في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية الحصيفة للحكومة - رغم التحديات الاقليمية - والتي افضت الى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتحسين اداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وأبرزها الارتفاع في نمو الناتج المحلي الاجمالي، تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة، واحتواء عجز الموازنة العامة.

ولمواصلة الاجراءات والقرارات الحكومية الهادفة لتحفيز مختلف القطاعات والاستمرار بتنفيذ مبادرات ومشاريع رؤية التحديث الاقتصادي وتحقيق مرتكزاتها، فقد تم زيادة الانفاق الرأسمالي الى جانب مراعاة زيادة النفقات الجارية بشكل متقارب مع النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وبما ينسجم مع التوجهات الحكومية الهادفة إلى ضبط وترشيد الانفاق العام، وعليه تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف المحافظات للسنة المالية 2026، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

1. البدء بتنفيذ البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام وفق الأطر الزمنية المحددة.
2. مواصلة تنفيذ متطلبات البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
3. الالتزام بمواصلة تنفيذ السياسات والاصلاحات الهيكلية والاجراءات الهادفة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة متضمنة الاستمرار باجراءات تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية.
4. توفير الدعم اللازم للقوات المسلحة والاجهزة الامنية لضمان جاهزيتها لمواجهة التحديات الأمنية والاقليمية وأداء مهامها بكفاءة واقتدار.
5. جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية من خلال تحسين بيئة الاعمال للوصول الى بيئة استثمارية تحاكي أفضل الممارسات لتحقيق النمو الشامل المستدام وخلق فرص العمل.

6. تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي واستهداف البرامج والمشاريع المحفزة للنمو الاقتصادي، وفق الآلية المعتمدة في تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة.
7. تعزيز مبدأ التشاركية في تنفيذ الفرص الاستثمارية مع القطاع الخاص ومنح الأولوية لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والمياه والطاقة والصحة وغيرها.
8. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتزم بها.
9. تحسين مستوى وجودة الرعاية والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وصولاً الى نظام صحي رقمي متكامل والتركيز على برامج الرعاية الصحية الاولية، والاستمرار بتوسعة مظلة التأمين الصحي.
10. إيلاء التعليم مزيداً من الاهتمام بمختلف مراحله بما يواكب التطورات العالمية في اساليب التعليم الرقمي، والتركيز على تحديث وصيانة وانشاء المدارس في مختلف مناطق المملكة لتوفير بيئة مدرسية محفزة للتعلم، والتوسع في برامج رياض الأطفال، ومواصلة تأهيل وتدريب المعلمين، مع ضرورة التركيز على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال تعزيز برامج التعليم المهني والتقني.
11. تطوير منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية، وتعزيز برامج التمكين الاقتصادي للأفراد والأسر الفقيرة المستهدفة، وتعزيز كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، وتحسين المشاركة الاقتصادية لهم من خلال تقديم برامج تطوير القدرات والمهارات لدى القادرين على العمل منهم، وتمكينهم من الوصول الى سوق العمل.

12. استكمال تطوير منظومة تعزيز الامن الغذائي للمملكة وتسريع الإنجاز في محاور الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.
13. زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي والارتقاء بمستوى الخدمات السياحية نظراً لمساهمته الفاعلة في النمو الاقتصادي وتنشيط القطاعات ذات الصلة، والتركيز على برامج الترويج السياحي الهادفة الى جذب السياحة العالمية وتعزيز السياحة المحلية وتحفيز الإستثمارات المحلية والاجنبية في القطاع السياحي.
14. تحفيز القطاع الصناعي لمواصلة أدائه الايجابي في النمو الاقتصادي، وتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية الصناعية.
15. دعم الجهاز القضائي وبناء قدرات القضاة وتمكينه من مواصلة دوره في حماية الحقوق وإرساء مبادئ العدالة والنزاهة وتسريع وتسهيل اجراءات التقاضي من خلال تطوير الانظمة التقنية والتحول الرقمي للمحاكم.
16. النهوض بقطاع النقل البري والجوي والبحري وسكك الحديد ورفع جودته وكفاءته، والاستمرار في توسعة شبكات الطرق وضمان استدامتها، واستخدام التكنولوجيا والحلول الذكية في القطاع.
17. تأمين مصادر مستدامة للمياه وتعزيز كفاءة الاستخدام الامثل للمصادر المائية، ومواصلة ضبط الفاقد من المياه، وتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه.
18. مواصلة تنفيذ برامج التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية واستخدام التطبيقات التكنولوجية في مختلف القطاعات وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، والتوسع في مراكز الخدمات الحكومية الشاملة بما يؤدي الى تسهيل تقديم الخدمات الحكومية بجودة وكفاءة.

19. تنفيذ الالتزامات والمتطلبات الدولية والوطنية المتعلقة بالتغير المناخي وربطها بالخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، وتسريع وتيرة خفض الانبعاثات الكربونية في كافة القطاعات.

20. تطوير قطاع الطاقة لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتحديث البنية التحتية للشبكة الكهربائية، وتعزيز مكانة الاردن كمركز اقليمي لانتاج وتصدير الطاقة، وضبط الفاقد من الكهرباء، وتنويع مصادر الطاقة النظيفة، وتحقيق الاستدامة المالية لشركة الكهرباء الوطنية.

21. دعم البلديات وتخفيف الاعباء المالية عنها من خلال تنفيذ خطة لتسديد المديونية المترتبة عليها لتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وفاعلية.

22. متابعة تقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد التقارير الربعية بهذا الخصوص لربط الموازنة العامة بالاداء، ومتابعة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة السنوي وتصويب المخالفات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار تلك المخالفات.

23. تسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بالمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتزام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الاتفاقيات الموقعة معها.

وقد استندت موازنة عام 2026 إلى التوقعات الإقتصادية الرئيسية التالية:

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.9%) لعام 2026 وبنسبة (3%) لعامي 2027 و2028. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (5.4%) لكل من الاعوام 2026 و2027 و2028.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (2.2%) لكل من الاعوام 2026 و2027 و2028.
3. نمو الصادرات بنسبة (4.3%) لعام 2026 و (3.4%) في عام 2027 و (6.3%) في عام 2028.
4. نمو المستوردات بنسبة (7.5%) لعام 2026 و (5.4%) في عام 2027 و(5.2%) في عام 2028.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026 نحو (5.8%-) لتنخفض إلى (5.5%-) في عام 2027 وإلى (5.2%-) في عام 2028.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

1. رصد المخصصات المالية لمشاريع البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام.
2. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

4. قصر التعيينات على الوظائف الشاغرة والمحدثة وفقاً لتعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام.
5. رصد المخصصات المالية اللازمة لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.
6. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي، والاستفادة من آثار التصنيف الائتماني الايجابي من قبل مؤسسات التصنيف الإئتماني في الحصول على التمويل من الأسواق الدولية بأقل أسعار فائدة ممكنة.
7. مواصلة استهداف الهبوط التدريجي للدين العام والعجز الاولي للموازنة العامة.
8. ضبط النفقات دون الإضرار بقدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب، متضمنة ترشيد نفقات استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، وتعزيز استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.
9. رصد المخصصات المالية لدعم السلع الإستراتيجية والاستمرار في تثبيت سعر مادة الخبز وأسطوانة الغاز، وتعزيز الرصيد الإستراتيجي من القمح والشعير لفترات زمنية كافية.

10. رصد المخصصات المالية لتزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي لخفض كلف الطاقة في عمليات الإنتاج، ومخصصات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصدير.
11. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.
12. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة.
13. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.
14. الاستمرار برصد المخصصات المالية للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية، وتغطية كلفة معالجة مرضى السرطان، والتوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التغطية الصحية الشاملة.
15. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
16. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وزيادة مخصصات صندوق دعم الطالب الجامعي.
17. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
18. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
19. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.
20. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات المياه والطاقة والنقل والصحة والتعليم.

21. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.
22. رصد المخصصات المالية لدعم عملية التحول الرقمي وشراء أنظمة التشغيل والبرمجيات وتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحصين الأنظمة التقنية والتكنولوجية.
23. رصد المخصصات المالية للمشاريع الجديدة الكبرى لعام 2026 بعد تسجيلها في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية وإعتمادها من وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية مع ضرورة تضمين تلك المشاريع دراسة تقييم الأثر والمخاطر المتعلقة بالمناخ والاجراءات اللازمة لتجنب تلك المخاطر، وإعداد ملخص لنتائج تقييم الاثر المناخي لتلك المشاريع من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
24. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية وتحسين استجابة الموازنة لاحتياجات كلا الجنسين.
25. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج المنح الموقعة مع الجهات الدولية.
26. إعادة تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.
27. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، الا في الحالات المبررة وبموافقة مجلس الوزراء.

28. عدم شراء خدمات المستخدمين الا في الحالات المبررة وبموافقة رئيس الوزراء.
29. الاخذ بعين الاعتبار في تقدير الايرادات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، والاثر المترتب على الاصلاحات الهيكلية المالية لمكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي والامتثال الضريبي.
30. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام 2026-2028 بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2025/11/9 مع تضمين مشاريع موازناتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المالية المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات والتحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج والمهام التي تقوم بها، ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، اضافة الى البيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن قيم المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات 2026-2028، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات على

الاستراتيجية و/أو البرامج ذات العلاقة، وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق البرامج، والإجراءات الهادفة لمعالجة هذه التحديات على مستوى البرامج، وابراز النتائج والمخرجات التي تقدمها لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي والأولويات الوطنية، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. إضافةً إلى بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج، وتحديد الأولويات المتعلقة بالتغير المناخي وكلا الجنسين والأولويات الأخرى والاجراءات المتخذة لتحقيق تلك الأولويات والنتائج المتوقعة لها والبرامج المرتبطة بها.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية وضبط العجز المالي وضبط معدلات نمو الدين العام خلال السنوات 2026-2028 فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة ببلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2026.

رئيس الـــــــــوزراء

الدكتور جعفر عبد حسان